

الإخبار

■ رئيس التحرير -
 ■ المدير المسؤول -
أبراهيم الصبيح

■ نائب رئيس التحرير -
مبار راجي صعب

■ مدير التحرير -
مهديف قاصحوه

■ محاسن التحرير -
محمد زبيد

حسب عليف

إيلي حنا

نغم النجدي

شريك كريم

■ صادرة عن شركة

إخبار بيروت

■ المكاتب بيروت -

فردان - شارع جوناب

■ سنتر كونكورد -

الطابق السادس

■ تليفاكس:

01759500

01759597

■ ص.ب. 03/5963 113

■ الإلكتروني

www.al-akbar.com

■ صفحات التواصل

■ **f**

■ **AlakbarNews**

■ **AlakbarNews**

■ **/alakbarnews-paper**

الدولة المدنية بين الطائفية والدين

محمد شقير*

قد يصح القول إنّ النظام القائم في لبنان هو نظام طائفي وليس نظاماً مدنياً، وإنّ الدولة المدنية هي مطلب للعديد من الفئات والنيّارات، بما فيها التيار الديني في مجمله، الذي يرضي نموذجاً محلّياً وواقعياً للدولة المدنية، بعيداً من أي إسقاط نموذجي قد يُمارس، يتضمّن أكثر من استلاب، أو اغتراب عن الذات والانتماء. وقد يصحّ أن يقوم هذا المفهوم للدولة المدنية على الأسس التالية: العلموية، والعقلانية، والعدالة، والديموقراطية كآلية لإنتاج السلطة، والمصلحة الوطنية كمعيار لممارستها، والكفاءة كميزان للمثا، وتلبية حاجاتها البشرية، ممّا يقضي إلى مواجهة الطائفية في مجمل مفراداتها وجميع أشكالها ومؤدّياتها، بما فيها المحاصصة الوظيفية، والفساد، والهدر، واستغلال السلطة...

وقد تكون هناك حاجة لأكثر من نقاش علمي في مفهوم تلك الدولة، ومجلد أسسها ووظائفها واهدافها؛ لكن من أهم القضايا التي يحسن الوقوف عندها، أن هناك من يسعى إلى توجيه مفهوم الدولة المدنية إلى منحى تطهري من الدين، وليس من الطائفية – أو منحى تطهري من كليهما معا -، وهو ما يحتاج إلى شيء من النقد والتحليل، حتى لا يخرج ذلك المسعى إلى الدولة المدنية عن مساره الواقعي والعقلاني، إلى مسار لا يوصل إلى غاياته الواقعية والصحيحة. وهنا لا بدّ من تسجيل الملاحظات التالية:

1. يوجد خلط في تلك المقاربة بين الدين والطائفية، وهو خلط غير صحيح، لأن جوهر الدين وماهيته يختلف عن جوهر الطائفية وماهيتهما.
2. قد تؤدّي تلك المقاربة إلى حرف الأنظار عن جوهر المشكلة التي تعاني منها الدولة في لبنان، بل الاجتماع اللبناني العام التي يحسن الوقوف عندها، أن هناك من يسعى إلى توجيه مفهوم الدولة المدنية إلى منحى تطهري من الدين، وليس من الطائفية – أو منحى تطهري من كليهما معا -، وهو ما يحتاج إلى شيء من النقد والتحليل، حتى لا يخرج ذلك المسعى إلى الدولة المدنية عن مساره الواقعي والعقلاني، إلى مسار لا يوصل إلى غاياته الواقعية والصحيحة. وهنا لا بدّ من تسجيل الملاحظات التالية:

1. يوجد خلط في تلك المقاربة بين الدين والطائفية، وهو خلط غير صحيح، لأن جوهر الدين وماهيته يختلف عن جوهر الطائفية وماهيتهما.
2. قد تؤدّي تلك المقاربة إلى حرف الأنظار عن جوهر المشكلة التي تعاني منها الدولة في لبنان، بل الاجتماع اللبناني العام التي يحسن الوقوف عندها، أن هناك من يسعى إلى توجيه مفهوم الدولة المدنية إلى منحى تطهري من الدين، وليس من الطائفية – أو منحى تطهري من كليهما معا -، وهو ما يحتاج إلى شيء من النقد والتحليل، حتى لا يخرج ذلك المسعى إلى الدولة المدنية عن مساره الواقعي والعقلاني، إلى مسار لا يوصل إلى غاياته الواقعية والصحيحة. وهنا لا بدّ من تسجيل الملاحظات التالية:

1. يوجد خلط في تلك المقاربة بين الدين والطائفية، وهو خلط غير صحيح، لأن جوهر الدين وماهيته يختلف عن جوهر الطائفية وماهيتهما.
2. قد تؤدّي تلك المقاربة إلى حرف الأنظار عن جوهر المشكلة التي تعاني منها الدولة في لبنان، بل الاجتماع اللبناني العام التي يحسن الوقوف عندها، أن هناك من يسعى إلى توجيه مفهوم الدولة المدنية إلى منحى تطهري من الدين، وليس من الطائفية – أو منحى تطهري من كليهما معا -، وهو ما يحتاج إلى شيء من النقد والتحليل، حتى لا يخرج ذلك المسعى إلى الدولة المدنية عن مساره الواقعي والعقلاني، إلى مسار لا يوصل إلى غاياته الواقعية والصحيحة. وهنا لا بدّ من تسجيل الملاحظات التالية:

1. يوجد خلط في تلك المقاربة بين الدين والطائفية، وهو خلط غير صحيح، لأن جوهر الدين وماهيته يختلف عن جوهر الطائفية وماهيتهما.
2. قد تؤدّي تلك المقاربة إلى حرف الأنظار عن جوهر المشكلة التي تعاني منها الدولة في لبنان، بل الاجتماع اللبناني العام التي يحسن الوقوف عندها، أن هناك من يسعى إلى توجيه مفهوم الدولة المدنية إلى منحى تطهري من الدين، وليس من الطائفية – أو منحى تطهري من كليهما معا -، وهو ما يحتاج إلى شيء من النقد والتحليل، حتى لا يخرج ذلك المسعى إلى الدولة المدنية عن مساره الواقعي والعقلاني، إلى مسار لا يوصل إلى غاياته الواقعية والصحيحة. وهنا لا بدّ من تسجيل الملاحظات التالية:

1. يوجد خلط في تلك المقاربة بين الدين والطائفية، وهو خلط غير صحيح، لأن جوهر الدين وماهيته يختلف عن جوهر الطائفية وماهيتهما.
2. قد تؤدّي تلك المقاربة إلى حرف الأنظار عن جوهر المشكلة التي تعاني منها الدولة في لبنان، بل الاجتماع اللبناني العام التي يحسن الوقوف عندها، أن هناك من يسعى إلى توجيه مفهوم الدولة المدنية إلى منحى تطهري من الدين، وليس من الطائفية – أو منحى تطهري من كليهما معا -، وهو ما يحتاج إلى شيء من النقد والتحليل، حتى لا يخرج ذلك المسعى إلى الدولة المدنية عن مساره الواقعي والعقلاني، إلى مسار لا يوصل إلى غاياته الواقعية والصحيحة. وهنا لا بدّ من تسجيل الملاحظات التالية:

1. يوجد خلط في تلك المقاربة بين الدين والطائفية، وهو خلط غير صحيح، لأن جوهر الدين وماهيته يختلف عن جوهر الطائفية وماهيتهما.
2. قد تؤدّي تلك المقاربة إلى حرف الأنظار عن جوهر المشكلة التي تعاني منها الدولة في لبنان، بل الاجتماع اللبناني العام التي يحسن الوقوف عندها، أن هناك من يسعى إلى توجيه مفهوم الدولة المدنية إلى منحى تطهري من الدين، وليس من الطائفية – أو منحى تطهري من كليهما معا -، وهو ما يحتاج إلى شيء من النقد والتحليل، حتى لا يخرج ذلك المسعى إلى الدولة المدنية عن مساره الواقعي والعقلاني، إلى مسار لا يوصل إلى غاياته الواقعية والصحيحة. وهنا لا بدّ من تسجيل الملاحظات التالية:

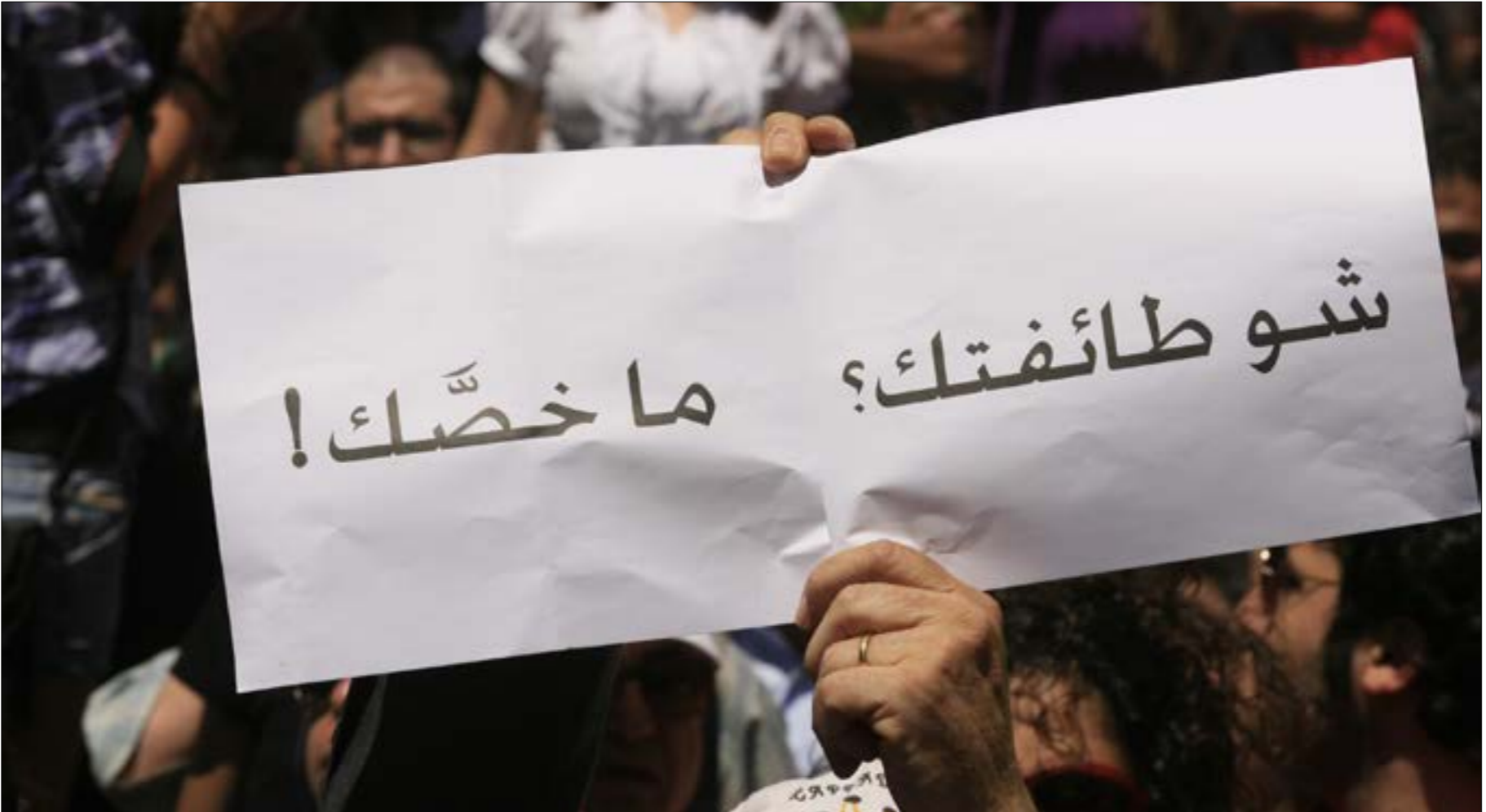
للوصول إلى غايات محدّدة، يسعى إليها الطائفة أو تلك، أي إنّ ذاك القانون لم يتكوّن نتيجة عقد طائفي، وإنّما هو نتيجة فهم علمي من القرآن والسنة، كمصادر لتشريع في الإسلام.

ومن هنا فإنّ توصيف ذلك القانون الديني للأحوال الشخصية بأنّه قانون طائفي هو توصيف مضلّ، إذ قد يكون الهدف منه توظيف مصطلح (طائفي) وقبحه في الوعي اللبناني لإصاقة بالدين وتشريعه في الأحوال الشخصية وغيرها، وذلك

”

في الواقع اللبناني تعني – بشكل أساس – الدولة اللأطائفية، وإنّ تقبض المدنية في لبنان هو التجربة اللبنانية خطوة واحدة إلى مدنية الدولة، وذلك لأنّ القانون الديني للأحوال الشخصية ليس سبباً للطائفية، وهي إن تخنفي تالياً بانفثائه.

بل يمكن القول في المقابل، إنّ أي مشروع قانون وضعي للأحوال الشخصية لن يخرج عن كونه قانوناً طائفيًا في نتاجته ومفاعيله، وذلك لسبب بسيط جدًّا، وهو أنّ هذا المشروع لو تحوّل إلى قانون فعلي معول به في الواقع اللبناني، فإنّه سوف يؤدّي إلى إنتاج الطائفية المتاسعة عنثرة، أي أنّه سوف يؤدّي إلى زيادة طائفة جديدة على الطوائف الموجودة في لبنان، وهي طائفة



(هيلم الموسوي)

الوضعيين الذين لا يلتزمون بمرجعية دينية محدّدة في الأحوال الشخصية.

وعليه، فإنّ تلك المشاريع وإن تّـ تسويتها بما يتنافى والبعد الطائفي، فإنّها سوف تؤوّل إلى تكريس الواقع الطوائفي في لبنان في جملة من نتائجها، من حيث إضافة طائفة جديدة على ذاك الواقع، وبالتالي لن تكون علاجاً لذاك الواقع – كما يدّعي – بل تعميّقاً له، وإبعًالاً في العديد من أخطألته وعبويه.

ومن هنا ينبغي القول إن الدولة المدنية الطائفية في الواقع اللبناني تعني – بشكل أساس – الدولة اللأطائفية، وإنّ تقبض المدنية في لبنان هو التجربة اللبنانية هو ارتكاس الدولة في التجربة اللبنانية إلى الطائفية في ثقافتها، ونظامها، وجميع مفاعيلها من محاصصة، وهدر، وفساد، وزبائنية...

أما الدين فقد يكون في العديد من قيمه وقيمه، فهو نوع من النهات، والنضليل – الدولة اللأطائفية، ولا يقبض المدنية في لبنان هو التجربة اللبنانية، وإنّ الذي يؤدّي إلى ارتكاس الدولة في التجربة اللبنانية هو الطائفية في ثقافتها، ونظامها، وجميع مفاعيلها من محاصصة، وهدر، وفساد، وزبائنية...

أما الدين فقد يكون في العديد من قيمه وقيمه، فهو نوع من النهات، والنضليل – الدولة اللأطائفية، ولا يقبض المدنية في لبنان هو التجربة اللبنانية، وإنّ الذي يؤدّي إلى ارتكاس الدولة في التجربة اللبنانية هو الطائفية في ثقافتها، ونظامها، وجميع مفاعيلها من محاصصة، وهدر، وفساد، وزبائنية...

أما الدين فقد يكون في العديد من قيمه وقيمه، فهو نوع من النهات، والنضليل – الدولة اللأطائفية، ولا يقبض المدنية في لبنان هو التجربة اللبنانية، وإنّ الذي يؤدّي إلى ارتكاس الدولة في التجربة اللبنانية هو الطائفية في ثقافتها، ونظامها، وجميع مفاعيلها من محاصصة، وهدر، وفساد، وزبائنية...

أما الدين فقد يكون في العديد من قيمه وقيمه، فهو نوع من النهات، والنضليل – الدولة اللأطائفية، ولا يقبض المدنية في لبنان هو التجربة اللبنانية، وإنّ الذي يؤدّي إلى ارتكاس الدولة في التجربة اللبنانية هو الطائفية في ثقافتها، ونظامها، وجميع مفاعيلها من محاصصة، وهدر، وفساد، وزبائنية...

أما الدين فقد يكون في العديد من قيمه وقيمه، فهو نوع من النهات، والنضليل – الدولة اللأطائفية، ولا يقبض المدنية في لبنان هو التجربة اللبنانية، وإنّ الذي يؤدّي إلى ارتكاس الدولة في التجربة اللبنانية هو الطائفية في ثقافتها، ونظامها، وجميع مفاعيلها من محاصصة، وهدر، وفساد، وزبائنية...

أما الدين فقد يكون في العديد من قيمه وقيمه، فهو نوع من النهات، والنضليل – الدولة اللأطائفية، ولا يقبض المدنية في لبنان هو التجربة اللبنانية، وإنّ الذي يؤدّي إلى ارتكاس الدولة في التجربة اللبنانية هو الطائفية في ثقافتها، ونظامها، وجميع مفاعيلها من محاصصة، وهدر، وفساد، وزبائنية...

أما الدين فقد يكون في العديد من قيمه وقيمه، فهو نوع من النهات، والنضليل – الدولة اللأطائفية، ولا يقبض المدنية في لبنان هو التجربة اللبنانية، وإنّ الذي يؤدّي إلى ارتكاس الدولة في التجربة اللبنانية هو الطائفية في ثقافتها، ونظامها، وجميع مفاعيلها من محاصصة، وهدر، وفساد، وزبائنية...

أي عصبية تسعى إلى الارتكاز على منشأ ما، قد يكون جغرافياً، أو عرقياً، أو قبلياً، أو عائلياً، أو دينياً... لكنها حتى في هذه الحال – عندما تسعى إلى تبرير ذاتها دينياً – فهي توظف الدين بما يتنافى مع قيمه، وتستخدمه بما يتنافي جوهره، شأنها شأن أكثر من سلطة زمنية في التاريخ الديني، عندما سعت إلى استغلال الدين لتحقيق مصالح خاصة، وإن كان هذا الاستغلال لا ترتضبه قيم الدين ولا تساعد عليه.

كذلك الأمر عندما نأتي إلى الطائفية، فهي نوع عصبية (عنصرية) تسعى إلى استغلال الدين لتبرير نفسها، ومذها بأسباب القوّة والاستمرار، لكن هذا الاستغلال لا يحيلها إلى مقولة دينية، ولا يكسبها شرعية الدين، وإن نحتج في كسب تأييد أي من رجال الدين ومؤسّساته، لكن هؤلاء عندما يدعون الطائفية في تجلّياتها الإجتماعية أو السياسية، فهم لا يصدرن في فعلهم هذا من الدين في قيمه ومعانيه، بل من الطائفية في لبسها وتشوّهاتها.

الطائفية – كما تُمارس - هي نوع من العنصرية التي تنحزّ تفضيلاً ثقافياً وسياسياً غير مقبول، والتي تعني تعظيم الأنا الطائفية، وتقديمها على أيّنا أعلى من أي «أنا» أخرى، مع ما يمكن أن يؤدّي إليه ذلك من مضاعفات ونتائج خطيرة على أكثر من مستوى، لا تلقف عند حدود إلغاء فكرة الدولة أو إضعافها، والتأسيس لديناميات مستديمة من الاحتقان الإجتماعي، والتوترات الإجتماعية والسياسية، سببها شعور فئات كثيرة بالغنم والظلم، نتيجة التمييز الطائفي في أكثر من مجال، ولربما التأسيس لإنتاج أزمات وتصدّعات ونزاعات ذات مضمون طائفي، ولو بعد عقود من الزمن، فضلاً عن إيجاد بيئة مساعدة على الزبائنية، والفساد، والهدر، واستغلال السلطة...

وهذا يعني أن من يريد بناء الدولة، عليه أن يرفض الطائفية ويلفطها، وأن من يسعى إلى الإصلاح في تلك الدولة، عليه أن يخفّ طائفة جديدة على ذاك الواقع، وبالتالي لن تكون علاجاً لذاك الواقع – كما يدّعي – بل تعميّقاً له، وإبعًالاً في العديد من أخطألته وعبويه.

ومن هنا ينبغي القول إن الدولة المدنية الطائفية في الواقع اللبناني تعني – بشكل أساس – الدولة اللأطائفية، وإنّ تقبض المدنية في لبنان هو التجربة اللبنانية هو ارتكاس الدولة في التجربة اللبنانية إلى الطائفية في ثقافتها، ونظامها، وجميع مفاعيلها من محاصصة، وهدر، وفساد، وزبائنية...

أما الدين فقد يكون في العديد من قيمه وقيمه، فهو نوع من النهات، والنضليل – الدولة اللأطائفية، ولا يقبض المدنية في لبنان هو التجربة اللبنانية، وإنّ الذي يؤدّي إلى ارتكاس الدولة في التجربة اللبنانية هو الطائفية في ثقافتها، ونظامها، وجميع مفاعيلها من محاصصة، وهدر، وفساد، وزبائنية...

أما الدين فقد يكون في العديد من قيمه وقيمه، فهو نوع من النهات، والنضليل – الدولة اللأطائفية، ولا يقبض المدنية في لبنان هو التجربة اللبنانية، وإنّ الذي يؤدّي إلى ارتكاس الدولة في التجربة اللبنانية هو الطائفية في ثقافتها، ونظامها، وجميع مفاعيلها من محاصصة، وهدر، وفساد، وزبائنية...

أما الدين فقد يكون في العديد من قيمه وقيمه، فهو نوع من النهات، والنضليل – الدولة اللأطائفية، ولا يقبض المدنية في لبنان هو التجربة اللبنانية، وإنّ الذي يؤدّي إلى ارتكاس الدولة في التجربة اللبنانية هو الطائفية في ثقافتها، ونظامها، وجميع مفاعيلها من محاصصة، وهدر، وفساد، وزبائنية...

أما الدين فقد يكون في العديد من قيمه وقيمه، فهو نوع من النهات، والنضليل – الدولة اللأطائفية، ولا يقبض المدنية في لبنان هو التجربة اللبنانية، وإنّ الذي يؤدّي إلى ارتكاس الدولة في التجربة اللبنانية هو الطائفية في ثقافتها، ونظامها، وجميع مفاعيلها من محاصصة، وهدر، وفساد، وزبائنية...

أما الدين فقد يكون في العديد من قيمه وقيمه، فهو نوع من النهات، والنضليل – الدولة اللأطائفية، ولا يقبض المدنية في لبنان هو التجربة اللبنانية، وإنّ الذي يؤدّي إلى ارتكاس الدولة في التجربة اللبنانية هو الطائفية في ثقافتها، ونظامها، وجميع مفاعيلها من محاصصة، وهدر، وفساد، وزبائنية...

أما الدين فقد يكون في العديد من قيمه وقيمه، فهو نوع من النهات، والنضليل – الدولة اللأطائفية، ولا يقبض المدنية في لبنان هو التجربة اللبنانية، وإنّ الذي يؤدّي إلى ارتكاس الدولة في التجربة اللبنانية هو الطائفية في ثقافتها، ونظامها، وجميع مفاعيلها من محاصصة، وهدر، وفساد، وزبائنية...

أما الدين فقد يكون في العديد من قيمه وقيمه، فهو نوع من النهات، والنضليل – الدولة اللأطائفية، ولا يقبض المدنية في لبنان هو التجربة اللبنانية، وإنّ الذي يؤدّي إلى ارتكاس الدولة في التجربة اللبنانية هو الطائفية في ثقافتها، ونظامها، وجميع مفاعيلها من محاصصة، وهدر، وفساد، وزبائنية...

11 راجي ■ الإخبار الجمعة 8 اذار 2019 العدد 3706

معاً «نساء ورجال»

لمجتمع أفضل

يانا السمراحي

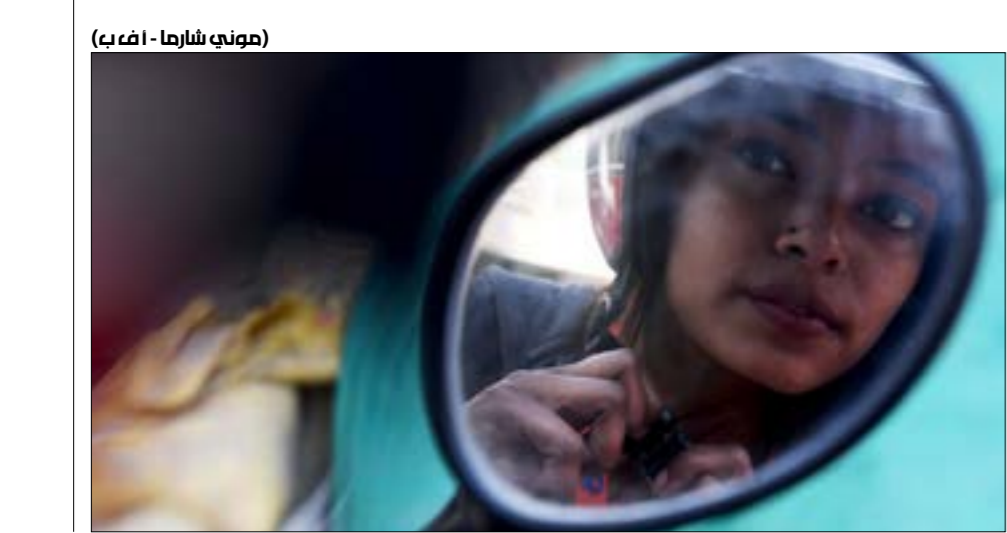
افتتاحية مجلة «النداء» اللبنانية في يوم المرأة العالمي

لشهر آذار عطراً مميّز، نفُش الأرض هي الأنتى الأصل، رحيق جَدّه الزهر، لشهر آذار رائحة تفوح مع كل وردة تهدي للنساء الجميلات، القويات، القادرات، المفكرات، المناضلات، والمقاومات. إنْها ذكرى نضال شرس، حيث خطّت نساء العالم أولى الخطوات نحو المساواة في العمل والحقوق. وهذا النضال يبع في صلب الصراع الطبقي السياسي، من مواقع الفكر الماركسي، فالنضال من أجل تحرر النساء لا ينفصل عن النضال لإغناء المجتمع الطبقي فهو لا ينحصر فقط بتحقيق المطالب المحدّة بل يتعداها إلى كونه جزءاً لا يتجزأ من الصراع السياسي ضد المجتمع الذكوري والنظام البيريركي والتقاليد الدينية والنظام الرأسمالي.

بات نوعاً من النمطية المقلّعة، تعميم يوم 8 آذار، في كلّ سنة، كعيد تكريمي لنساء مييزات وإبرازهن كظاهرات فريدات في المجتمع ضمن احتفالية ينسويها اللون الزهري دلالة على الحسن اللطيف. فإنّنا لا نحتفل اليوم لكي نوّكّد المؤكّد، فالنساء كلّ النساء من كلّ الطبقات الإجتماعية وفي كلّ المجالات، إذا ما تحقّقت لهن الشروط المنصّفة والقوانين العادلة، هنّ قادرات على فهم نفّس ومحزّز هذه الحياة واستيعاب لبّ هذا الصراع. إنّه يوم احتفالي بانتصارات الحركة النسوية وبتمايعة الصراع في شقّهِ السياسي والإجتماعي، من هنا تأتي التحية لكلّ النساء المناضلات في كلّ الحركات والثورات، من كندكات السودان اليوم حيث يرفعن الصوت عالياً في وجه الظلم بعد أن عانين صنوفاً من الاعتقال والتعديب؛ إلى جفرا فلسطين وأخرها خالدة جرار التي خرجت إلى الحرية من سجون الاحتلال الإسرائيلي، إلى مناضلات تونس ومصر، واليمن، وسوريا؛ إلى كل من حملت سلاحاً واطلقت الصوت عالياً من أجل العدالة والمساواة والحرية.

من هنا لا بد من التوقف والتأمل ملياً بوضع النساء اليوم، بدءاً من قراءة البهوة بين أجنور النساء وأجنور الرجال على الصعيد العالمي التي بلغت بنحو 22% في عام 2018. ما يدل على ما تعانيه النساء في البلدان العربية وباقي العالم من منظومة متسارية واسعة ضدّ الحقوق الاقتصادية للنساء. لا يقتصر هذا التمييز على العمل خارج المنزل بل يتعداه أيضاً إلى التقدير غير العادل في الواجبات المنزلية حيث تسيطر العقلية الذكورية. أما على الصعيد السياسي، فلا بد من الاعتراف بأن توزيع أربع نساء في الحكومة اللبنانية السياسية، فنحن بحاجة إلى قانون انتخابي خارج القيد الطائفي يرتكز على التمثيل النسبي، على أساس لبنان دائرة انتخابية واحدة واعتماد نظام الكوتا النسائية بنسبة 30% على الأقل، كخطّة مرحلية ومؤقّنة. فمن غير المقبول في لبنان، حيث تشكل النساء حوالي 50% من إجمالي القضاة، أن تحرم النساء من حق المشاركة في التشريع والحكم.

المعركة لا تقتصر على الشقّين الاقتصادي والسياسي، بل تتجاوزهما إلى ما هو أبعد من ذلك، إذ تطالعا الصحف يومياً بأبشع أنماط العبودية الحديثة التي تجلت في أسواق النخاسة في الموصل واعتقال وسيبي الإرهابيات ومختلف أشكال التحرش الجنسي، لا يمكن أن نطالب



(موني شامرا - اف ب)